أثر هجرة العمالة على صناعة الغذاء في نيجيريا

أ. أسماء عبدالغفار خليل غيث*

أ.د. سـلطان فـولي حـسن**

أ.د. عطيـــــة الطنـطاوي***

الملخص :

للصناعة ثلاث مكونات رئيسية وهي الموارد، والعمالة، ورأس المال بينما تأتى التقنيات وغيرها كمكونات لاحقة لهذه المقومات الأساسية. استقلت أغلب دول غرب إفريقيا في العقد السادس من القرن العشرين، وكانت فترة الستينات تشوبها الاضطرابات في تلك الدول المستقلة حديثا. وجدير بالذكر أن هذه الدول في مجملها كانت تعتمد في اقتصادياتها الخارجية على مواردها الطبيعية من التعدين أو من تصدير المحاصيل النقدية. غير ذلك فهي دول زراعية في المرتبة الأولى وتعيش على الزراعة المعيشية. أتى هذا البحث ليتناول أثر الهجرة الداخلية والخارجية الوافدة إلى نيجيريا منذ ستينات القرن الماض حتى عام ٢٠١٥م على الأيدي العاملة في مجال الصناعات الغذائية بالدولة، في ضوء تناولها لعناصر الانتاج الغذائي الذى يمثل أحد عناصر الاستهلاك المحلي. وقد تم اختيار دولة نيجيريا حيث أنها اكثر الدول المأهولة بالسكان ولها دور رئيسي في إقتصاد منطقة إقليم غرب افريقيا. كانت أهم نتائج البحث إرساء العوامل المسببة لحركات الهجرة في كل عقد من العقود الخمس وأثرها على سلسلة إمدادات صناعات الغذاء في نيجيريا وكذلك التغيرات التى طرأت على الهيكل العمالى للدولة في غضون الخمس عقود المذكورة في واقع الدراسة.

الكلمات الدالة : الهجرة الداخلية والخارجية، الأيدي العاملة في الصناعات الغذائية، العوامل الاقتصادية – الاجتماعية، العمالة المهاجرة، صناعات الغذاء، والمخاطر السكانية.

---

* باحثة دكتوراة، قسم الجغرافيا، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة

** استاذ الجغرافيا الاقتصادية، قسم الجغرافيا، كلية الدراسات الافريقية العليا، ووكيل معهد البحوث والدراسات الافريقية لشئون الدراسات والبحوث سابقا، جامعة القاهرة.

*** استاذ الجغرافيا الطبيعية، قسم الجغرافيا، كلية الدراسات الافريقية العليا، ووكيل كلية الدراسات الافريقية العليا لشئون الدراسات والبحوث، جامعة القاهرة.

المقدمة :

شهدت إفريقيا في العقد الأخير العديد من موجات الهجرة البينية، وبالتحديد إقليم إفريقيا جنوب الصحراء. حيث قامت العديد من المؤسسات الدولية برصد هذه الحركة السكانية التى أثرت بدورها في كثير من دول الإقليم. ولما كان إقليم غرب إفريقيا هو أحد أهم أجزاء إفريقيا جنوب الصحراء لما له من ثِقل سكانى واقتصادي تقوده جمهورية نيجيريا الفيدرالية بدورها المحوري اقتصادياً واجتماعياً. كان لابد من دراسة أثر هجرة السكان على أحد أهم العناصر الاقتصادية في الدولة وهو الصناعات الغذائية. ناقش البحث المقدم نظريات الهجرة المختلفة المطبقة طبقا للوضع الراهن وحتى أخر بيانات متاحة عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥م وهي حالة الدراسة، وكيف أثرت هذه الهجرات على الصناعات الغذائية من حيث العمالة وسوق المنتجات. واستخدمت الباحثة الاساليب الاحصائية ونظم المعلومات في مرحلة تحليل البيانات وعرضها كذلك بعض النماذج الرياضية لحساب أثر الهجرات على الإنتاجية.

شهدت نيجيريا بعد استقلالها في عقد الستينات من القرن المنصرم، اضطرابات عديدة حتى عام ١٩٦٦م والتى أدت بدورها إلى صراعات وحرب أهلية استمرت منذ عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٠م عملت على نزوح العديد من السكان الأصليين إلى جهات متفرقة. إلا أن ذلك لم يؤثر بصورة ملحوظة على الصناعات الغذائية بالدولة لأنها لم تأخذ بعد شكل المصانع الضخمة إلا في مناطق محدودة. وبالأحرى في قطبي التنمية – ولايتي لاجوس وكانو – في صورة استثمارات أجنبية. فولاية لاجوس كانت تسيطر على قطاع الصناعة بها الاستثمارات الأجنبية نظراً لسهولة الأوضاع اللوجستية والمدعِمه للصناعة، وبالتالي سبق هذا الاستثمار دعم من الحكم الاستعماري للبنية التحتية في هذه الولاية. والذى أعقبه دعم لولاية كانو في صورة إنشاء الطريق المزدوج من السكك الحديدية الذى هدف في البداية إلى نقل سلعتين من المحاصيل النقدية هما القطن وزيت الفول السوداني.

أدى إنشاء هيئة التنمية المحلية النيجيرية إلى تأسيس قاعدة شعبية للتنمية الصناعية وبالأخص تنمية التصنيع الريفي متضمناً الصناعات الغذائية في الريف نظراً لخصائص التصنيع في الموقع حيث سرعة تلف المادة الخام[1]. بعد الاستقلال كانت الخبرة المحلية – خبرة المواطنين النيجيريين – قليلة في مجال التصنيع الضخم للمنتجات الغذائية في البلاد شأنها في ذلك شأن الدول النامية المستقلة حديثاَ، فقد كان الأمر مقتصراً على بعض الشركات الأجنبية الاستثمارات، والتى قبع أغلبها في ولاية لاجوس نظرا لسهولة الوصول إلى كلاً من المواد الخام من داخل البلاد والمستوردة عبر المحيط.

(1) Harold D. Nelson, ed. Nigeria: A Country Study, Foreign Area Studies, (1982), the American University, 4th edition, Area Handbook Series, P. 170.

بدأ النزوح إلى نيجيريا مرة أخرى في السبعينات من القرن نفسه – وتزامنا مع بداية العمل في استخراج البترول – وتحول كثيراً من السكان بنشاطهم الاقتصادي من الزراعة المعيشية والعمل في استخراج المعادن إلى العمل في قطاع الخدمات والصناعة التحويلية كما موضح بالجدول رقم (١).

جدول (١) : النسبة المئوية للعمالة في القطاعات الاقتصادية في نيجيريا.

السنة / القطاع	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٥
الزراعة والصيد والغابات	٧٢	٧٠	٦٥	٦٠	٦٠	٦٥	٧٠	٧٣
الصناعة التحويلية	٥	٥	١٠	١٠	١١	١٤	١٦	١٢
إجمالي قطاع الخدمات	**١٣**	**١٥**	**٢٠**	**٢٣**	**١٦**	**١٨**	**٢١**	**١٥**

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي عامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٠م

المعيار الدولي للتصنيف الصناعي

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء والبنك المركزي النيجيري، نشرة الإنتاج والاستهلاك ٢٠١٦م

اجمالى قطاع الخدمات تم جمعها بواسطة الباحثة وكذلك النسبة المئوية.

لم تستوعب الصناعة العمالة المخطط لها، كان السبب في ذلك أن نشاط الصناعة كان محدودا واستمر في صورته التقليدية، وعلى الرغم من أن الصناعات الغذائية استمرت في أغلب انتاجها تقليدية منزلية إلا أن عقد السبعينات اتسم بالتدخل الحكومي في الاستثمارات الصناعية بما وفرته من عوائد المواد النفطية. بالتالى اقتصرت صناعات كبيرة منها على استيعاب عمالة كثيفة مثل صناعة السكر من القصب والمطاحن وتصنيع الزيوت خاصة زيت الفول السوداني ونخيل الزيت.

أما قطاع الخدمات في الدولة في تلك الفترة فقد تزايد في النمو نظراً لسيطرة قطاعين من الخدمات عليه، هما الخدمات الخاصة بالنقل والشحن والتفريغ من جانب وخدمات الهواتف والاتصالات من جانب آخر. الأمر الذى أثر فى التركيب البنيوي الداخلي لسكان الريف وهجراتهم المستمرة إلى المدينة. أثر ذلك أيضا في تيارات الهجرة الداخلية في الدولة، بالإضافة إلى التيارات الوافدة من أثر فقر القطاع الزراعي للعمالة المحلية نظراً لعوائدها المحدودة وقصور البنية الأساسية في ٨٠% من المساحة المعمورة بالدولة[1].

(1) Ulrika Trovalla and Eric Trovalla. (2015). Infrastructure turned superstructure: Unpredictable materialities and visions of a Nigerian nation, Journal of material Culture, 20(1): 43-57.

وقد اتضح ذلك من المركب الهرمى لتعداد السكان في السبعينات، حيث سيطرة أعداد الإناث على الريف في الولايات الجنوبية والوسطى. تلك الولايات هى التى تنتج الكاكاو وزيت النخيل والكاسافا وهي محاصيل غذائية ونقدية. في نفس الفترة وبسبب ثبات لاجوس كعاصمة للدولة تحتوى على خمس مستعمرات صناعية توطن بها العديد من الصناعات الغذائية التى نشأتها حكومة الاستعمار لمصالحها الاستثمارية. ففى عقد السبعينات استوطنت في لاجوس صناعة تكرير السكر، تكرير ملح الطعام، والمشروبات من بين الصناعات الأخرى في القطاعات الفرعية لقطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ تلك التي شكلت نصف إجمالي الإنتاج الصناعي في نفس الفترة. كما وفرت الحكومة النيجيرية في السبعينات محفزات تشجيعية للصناعات وبالاخص للاستثمارات الوطنية في الصناعات الغذائية. بناءً على المسح الحكومي، سجلت الوثائق النيجيرية في عام ١٩٧٤م المتعلق بالصناعة أن حوالى ٧٨%[١] من العاملين في القطاع الصناعى كانوا يعملون في مهن تقليدية، وأن ٩% منهم يعملون في مشروعات صغيرة ضمن قطاع الصناعات التقليدية. وفي عام ٢٠٠٤م شمل القطاع الصناعي ١٠ مجموعة قطاعية و ٧٢ مجموعة قطاعية فرعية وضمن هذه الصناعات كانت الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ[٢]، واستمر التصنيف حتى عام ٢٠٠٨م دون تغيرات.

كانت الصناعة في ستينات وسبعينات القرن الماضي – جغرافياً – لها قطبان هما ولايتي لاجوس وكانو – كما سبقت الإشارة – ولذلك كانا مواقع لجذب العمالة من الولايات المجاورة وغيرها[٣]، حيث اتسم عقد السبعينات بهجرة العمالة من نيجيريا وإليها من دول الجوار بسببين رئيسين هما المسافة ورأس المال وكلاهما كان ورائه روابط عرقية وتاريخية. فقد رصد المكتب الوطني النيجيري في الحصر الذى أجراه عام ١٩٨٥م عقب عودة الوفود النيجيرية من دولة غانا، أن حوالي مليون مقيم في الولايات الغربية هاجروا في السبعينات من دولة بنين إلى نيجيريا[٤]، بينما حوالى ثلاث ملايين هم إجمالي النيجيريين الوافدين من دولة غانا[٥].

(1) World Bank document. (2010), Putting Nigeria to work; A strategy for Employment and Growth, Washington, D.C. P. 100.

(2) United Nations Industrial Development Organization, & Nigerian Federal Ministry of Industry. (2006), The Performance of Nigerian Manufacturing Firms; Report on the Nigerian Manufacturing Enterprise Survey, 2004 , Centre for the study of African Economies, Department of Economics, University of Oxford, UK. P. 364.

(٣) فياض، هشام نعمة، نيجيريا: دراسة في المكونات الاجتماعية الاقتصادية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٦، ص ١٧.

(4) Aderanti Adepoju. (2005), Migration in West Africa, Human Resources Development Centre, Lagos, Nigeria.

(5) Lynne Brydon. (1985), Ghanian response to the Nigerian Expulsions of 1983, African Affairs, Vol. 84, October 1985, pp. 561-586.

سجل البنك الدولي بيانات عن الهجرة من نيجيريا وإليها منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠١٧م في قاعدة بياناته ليؤكد انه منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات كانت الهجرة الوافدة إلى الدولة تفوق باقي معدلات الاتجاه العام كما في الشكل رقم (١).

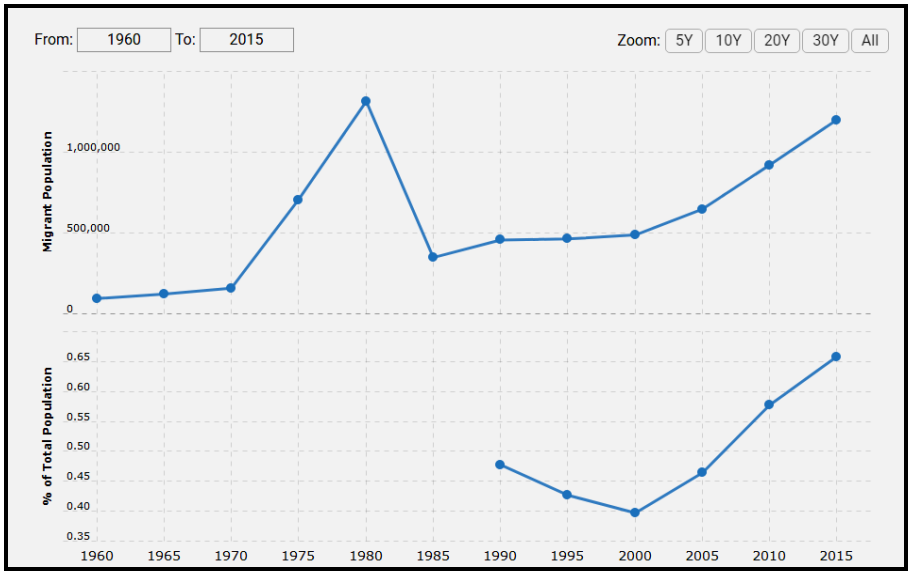

شكل (١) : الاتجاه العام لتيارات الهجرة في نيجيريا منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠١٥م.

المصدر: الموقع الرسمي لقاعدة بيانات البنك الدولي عن مكتب الإحصاء الوطني النيجيري

https://www.macrotrends.net/countries/NGA/nigeria/immigration-statistics، تم الاسترجاع في ١٣- مارس ٢٠١٩، في ٢:٣٤ مساءً.

عمل المهاجرين من نيجيريا في القطاع الزراعي خارج البلاد، فلم يؤثر ذلك على عمالة القطاع الزراعي النيجيري، حيث أن أعداد المهاجرين لم تمثل أرقام ذات أثر قوى في المكون السكانى داخل الدولة. بل أن الهجرة الوافدة إليها هي مَن أثر في القطاع الصناعي خاصة بعد عام ١٩٧٥م حيث بداية استخراج البترول في الدولة.

بدأت اقتصاديات الدولة في النمو على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ١٩٧٤م، و كانت من أهم البنود التي اتفق عليها أعضاء مجموعة إكواس هي الحركة الحرة فيما بينهم بشأن العمالة والسكان وبعض المنتجات بلا مقابل نقدي[1]. إلا أنه نظراً للاضطرابات المختلفة في دول المجموعة فقد بدأت الأمور فيما يخص العمالة المرتبطة بالهجرات الوافدة أو المغادرة لنيجيريا تتجلى،

(1) Economic Community of West African States. (1975), Revised Treaty, ECOWAS Commission, 1993, Abuja, Nigeria.

خاصة بعد عام ١٩٨٤م، وغلق حدودها فتقلصت أعداد الهجرة الوافدة اليها عقب ترحيل عمالة غانا منها. وبعد عام ٢٠٠٠م تغيرت رؤية الحكومة النيجيرية للعمالة المهاجرة الوافدة والنازحة وخاصة بعد عام ٢٠٠٨م، الذى كان محوري في اعداد عمالة الصناعة في الدولة.

إن القوى العاملة في نيجيريا هى بناء هيكلى يدمج بين العمالة المحلية والوافدة في القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة، فالعولمة ليست السبب في ذلك وإنما الاتفاقيات المختلفة في الفترات التاريخية المتعاقبة. فلجلاء الدول المستعمرة أثار واضحة في الاستثمارات الأجنبية[١] في الدول النامية، وبالتالى كانت الهجرة من تلك الدول إلى دول الاستعمار العسكرية في الفترات التاريخية المختلفة أثر في مركب العمالة في كلا الطرفين. للتوضيح يمكن القول أنه عقب الاستقلال النيجيري في ستينات القرن المنصرم مباشرا كانت الهجرات الخارجية أكثر من الوافدة للدولة بسبب الاضطرابات والحروب الأهلية. أما في السبعينات إرتدت هجرات إلى الدولة بالاضافة إلى وفود تيارات من الهجرة الأخرى للعمل في قطاع التعدين[٢]، حيث لم يتوقف استخراج المعادن المختلفة في الدولة ولاسيما البترول.

أما في عقد الثمانينات فقد تغير الوضع حيث بدأ الاستقرار النوعى للصراعات الداخلية، وقد تحركت تيارات الهجرة مرة أخرى من نيجيريا وإليها، فقد وفد إليها العديد من سكان الدول المجاورة نتيجة استقرار الأوضاع بها خاصة بعد إختبار تنفيذ اتفاقية إكواس حول تحرر دخول العمالة والتجارة. أضف إلى ذلك تيارات الهجرة من دولة غانا والتى كان أغلبهم من النيجيريين نظرا لعملية الترحيل الجبرية لهم. شهدت تلك الفترة أيضا تنمية الطرق القديمة في الشمال وتطويرها، الأمر الذى عمل بدوره على دعم التواصل الإثني مع دول الجوار. وقد استهدف برنامج التكيف البنيوي في عام ١٩٨٦م تحرير التجارة لزيادة التنافسية الصناعية داخل البلاد لتحفيز توسع الإنتاج الصناعي والأداء الاقتصادي بصفة عامة. الأمر الذى تطلب زيادة في الطلب على القوى العاملة، وبالفعل تم رصد تيارات هجرة متنوعة بين المناطق الريفية و الحضرية داخل ولايات الدولة[٣]. وعلى الرغم من زيادة الانتاجية الصناعية في ظل قصور موارد الطاقة، كانت نتائجه توجيه الإنتاج والتجارة نحو الخارج فكانت المحاصيل النقدية الغذائية يتم تجهيزها بهدف التصدير بعد المعالجة الأولية داخل البلاد.

---

(1) Afamefuna Eze, & Nelson Nkalu. (2019), Impact of Foreign Direct Investment on Manufacturing Sector Output Growth in Nigeria, International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting, Vol. 5, No.2, pp. 55-64

(2) Migration Policy Institute. (2010), Nigeria: Multiple Forms of Mobility in Africa's Demographic Giant.
Retrieved from; https://www.migrationpolicy.org/article/nigeria-multiple-forms-mobility-africas-demographic-giant

(٣) فياض، هاشم نعمة، مرجع سابق، ص ١٧.

ويعد عقد الثمانينات بداية النمو الحقيقي للصناعات الغذائية الوطنية بالدولة، فالاستقرار الاقتصادي توالى عقب الاستقرار الأمني في أواخر السبعينات بالدولة أحرز نتائجه رجال الصناعة، والذى انعكس في زيادة الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية وصناعة البتروكيماويات. كلاهما في تلك الفترة كان يعتمد على العمالة الكثيفة نظراً لمحدودية موارد الطاقة.

إن التباين المكاني لمؤسسات الانتاج الغذائي في الدولة وحجم الإنتاج أثره على جذب العمالة في عقد الثمانينات والسبعينات، وخاصة بعد مشاركة الحكومة في الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي وانشائها للمصانع من الحجم الضخم في بعض القطاعات الفرعية[1] مثل إنتاج الزيوت والمطاحن وإنتاج السكر من القصب. بل وسيطرت على أغلب القطاعات بضخ الاستثمارات فيها، ومن الصناعات الغذائية التي ساهمت بها الحكومة صناعة ملح الطعام في لاجوس، وصناعة السكر في ولايتي كاوارا واداماوا والنيجر، المطاحن والصوامع في كانو والنيجر تطبيقا لسياسة تمكين رأس المال الوطني بموجب المراسيم الحكومية. تبين من هذا التوزيع مدى استيعاب هذه الصناعات للعمالة المحلية وتوفير فرص العمل خاصة مع التوسع الحكومي في هذه الاستثمارات والذى هدف إلى تمكين النيجيرين من العمل في القطاع الصناعي تحقيقاً لسياسات الدولة واستيعاب البطالة لتهدئة المشاحنات الأهلية في ظل المنافسة السطحية للصناعة المنزلية للمنتجات البدائية التى مارسها السكان منذ فترات طويلة.

شهدت الولايات الشمالية النيجيرية نوع أخر من الهجرة والذى استمر في العقد السابع والثامن من القرن الماضي وهو الهجرة الفصلية – التي رصدها المسح النيجيري – حيث هجرة عدداً كبيراً من الأشخاص من الشمال خلال فترة هبوب رياح الهرمتان الجافة للعمل في المناطق التي تزرع المحاصيل الغذائية الأخرى ثم يعودون بعدها إلى أماكنهم الأصلية عندما يبدأ موسم الأمطار مرة أخرى. هذه المناطق تتمثل في ولاية سوكوتو، حيث وصل إلى ربع مليون شخص سنوياً للانتقال للعمل في مناطق زراعة الكاكاو أو إلى العمل في مناجم القصدير في ولاية جوس أو مزارع الفول السوداني في ولاية زامفارا، وإلى ولايات ابيدان ولاجوس وأكرا.

في الثمانينيات من القرن الماضي استمرت السياسات الصناعية في تمكين العمالة المحلية من إيجاد فرص عمل في القطاعات المختلفة، والتى وجدت الصناعات الغذائية – نظراً لممارستها من طرف مجموعة كبيرة من السكان – مجالاً واسعاً فيها، ويبدو أن العامل الإثنى قد تدخل في اختيار مواقع لمشروعات صناعية أساسية مثل صناعة السكر من قصب السكر في ولاية النيجر. الأمر الذى فرض استقطاب عمالة محلية بهدف المساندة المزدوجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ويوضح الشكل رقم (٢) الانتشار الجغرافي لمواقع المصانع في الصناعات الغذائية على الولايات المختلفة في الدولة في عام ٢٠١٦م.

(1) Osayimwese & Iyare (1991), The Economics of Nigerian Federalism: Selected Issues in Economic Management, the Journal of Federalism, Vol. 21, Issue 4, pp. 89-101.

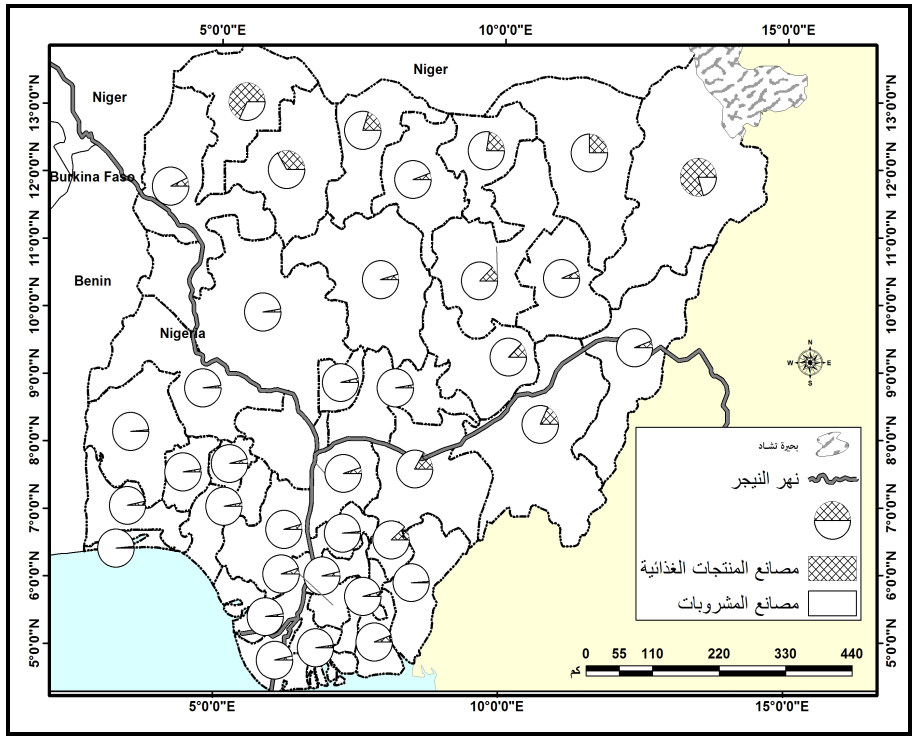

شكل (٢) : التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية الغذائية في نيجيريا في الفترة ٢٠١٦م.

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام بيانات وزارة الصناعة والتجارة النيجيرية.

أما عن الهجرة الوافدة إلى نيجيريا فهناك أثر لتاريخ الهجرة من غانا إلى نيجيريا في السبعينات والتي انعكست بعد اضطراب الأوضاع في غانا، تلك التى أثرت على القرار السياسي الغاني لرد النيجيريون وترحيلهم إلى بلادهم وبالتالى كان الرد النيجيري أسرع في عام ١٩٨٣م للمطالبة برحيل المواطنون من غانا خارج البلاد والذي كان عددهم يربوا عن المليون مواطن[١] يعملون بالمجال الزراعي والتجاري.

عن عقد التسعينات وحين إنتقلت العاصمة إلى ابوجا، إعتمدت الحكومة النيجيرية سياسة تقليص إستيراد الكثير من المواد الخام وتغيرت وسائل الانتاج نظرا للتذبذب في أسعار النفط العالمية، فدخلت المعدات المختلفة لايجاد حلول بديلة، بينما إستوعبت الصناعة كثيرا من العمالة وكان الانعكاس الصارخ يتمثل في صناعات البتروكيماوية التى إجتاحت بدورها نسبة كبيرة من العمالة المحلية. الأمر الذى جعل الصناعات الغذائية بدورها تستعين بالبقية الباقية من العمالة المهاجرة في تلك الفترة و خاصا من غانا. ولاسباب تتعلق بالروابط التاريخية التى تعود إلى القرن العشرين.

(1) Aderanti Adepoju, op. cit., p. 4.

منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٥م – تغيرت الأوضاع حول خطوط الهجرة ومركب العمالة حيث التقدم الذى شهدته خدمات الاتصالات والخدمات المالية والذى تطلب إنشاء العديد من الوظائف ذات العلاقة لتشغيلهما – جدول رقم (١) –، بالإضافة إلى انتقال تيارات مختلفة من الاستثمارات من الدولة واليها[١].

أشار (Hassan, Afees Olumide, 2011) في دراسته إلى زيادة الخدمات في مجال الاتصالات بمعدل ارتفع من ٠,٤٥ منذ عام ٢٠٠١م إلى ٥٨,٥٢ خط هاتفي لكل ١٠٠ فرد في عام ٢٠١٠. مما يشير إلى زيادة الطلب على العمالة اللازمة لترسيخ البنية التحتية في مجال خدمات الاتصالات في خلال التسع سنوات سالفة الذكر التى أعقبت قرار إعادة تشكيل قطاع الاتصالات.

لم يعلن مركز الإحصاء الوطني النيجيري عن مؤشرات الهجرة بين ولايات الدولة في تعداد عام ٢٠١٦م. بينما كانت مؤشرات تذبذب العمالة في قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦م دليلاً على انخفاضها بشكل ملحوظ، ويوضح الجدول رقم (٢) هذا التذبذب.

تعددت الأسباب خلف هذا التناقص في العمالة فالبداية كانت من طبيعة هذه الصناعات التحويلية حيث تحتاج في إنتاجها إلى كلاً من المادة الخام وكثافة الأيدي العاملة، إلا أن زيادة الطلب على المواد الغذائية المصنعة أربك هذه الصناعة وخاصاً أنها لفترات طويلة اعتمدت على استيراد المواد الخام. ولما تزايد الفارق في سعر العملة بين النيرة النيجيرية – العملة المحلية – وسعر الصرف للعملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأمريكي فكان البديل لخفض التكلفة هو خفض العمالة.

وقد أكدت النقابة العمالية للصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ في الدولة أن حوالى مليون عامل تركوا العمل في هذا القطاع الصناعي في عام ٢٠١٧ وأن المؤسسات الصناعية التفتت إلى الزراعة والتوسع في مزارعها بل وتدريب الرعاة والفلاحين على طرق لجني الثمار والمحاصيل بل والألبان أيضا بما يقلل من الهادر منها[٢]. من الملاحظ أن السكان المهاجرين ليس لهم بالغ الأثر على القوة العاملة في القطاع الصناعي في نيجيريا حيث أن أعداد المهاجرين من الدولة لا يمثلون أكثر من ٦% من إجمالي سكانها طبقا للأرقام المبدئية لتعداد عام ٢٠١٦م.

(1) Central Bank of Nigeria. (2015), Consolidated and Separate Financial Statements For the year ended 31 December 2015 [PDF Document], Retrieved from https://www.cbn.gov.ng/Documents/finstmt.asp, accessed at October 16,2019 at 11:20 AM.

(2) Food, Beverages & Tobacco Senior Staff Association, (2017), FOBROB Magazine, Retrieved from http://www.fobtob.org.ng/fobtob-magazine-jan-2017/, P. 5, accessed at September 23, 2018, 5:22 PM.

جدول (٢) : أجور وأعداد العمالة في مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات.

		الصناعات الغذائية	صناعة المشروبات	الاجمالى
إجمالي الأجور والرواتب (مليون نيرا)	٢٠١٤	٢٠,٣١٦,١٣٩	١٦,٢٧١,٩٦٦	٣٧,٥٨٨,١٠٥
	٢٠١٥	٦١,٤٩٠,٨٥٢	٦٠,٤٥٨,٨٠٩	٢١,٩٤٩,٦٦٢
	٢٠١٦	١٤,٢٧٠,٩٠٧	٢١,٤٩٤,٦٦٢	١٥,٦٩٨,٤٨٢
عدد العمال	٢٠١٤	٣,٦٦٤,٣٠٠	٣,١٥٢,٣٠٠	٦,٨١٦,٦٠٠
	٢٠١٥	٤,٨٣٧,٦٠٠	٤,٥٢١,٨٠٠	٩,٣٥٩,٤٠٠
	٢٠١٦	١,٧٢١,٤٠٠	٢,٧١٦,٩٠٠	٤,٤٣٨,٣٠٠
عدد المؤسسات الصناعية (أعداد)	٢٠١٤	١,٤٦٣	٢٧٤	١,٧٣٧
	٢٠١٥	١,٤٠٧	٢٧٤	١,٦٨١
	٢٠١٦	١,٤٠٠	٢٧٢	١,٦٧٢

المصدر: الكتاب السنوي الدولي للإحصاء الصناعي ٢٠١٩، مؤسسة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، التصنيف الصناعي الدولي الموحد، الإصدار الثالث، الجزء الأول، ص ٥٨١.

مركب العمالة في نيجيريا :

تسيطر العمالة الزراعية على معظم أعداد عمالة الصناعات الغذائية في الدولة، حيث تبدأ الصناعات الغذائية بمرحلة ما بعد الحصاد، وهي المرحلة التي يساهم بها تقريبا عدد يربوا على ثلث العمالة الزراعية بالدولة. بينما تنحصر عمالة التصنيع في مرحلتي النقل والتسويق من جانب – لكلاً من المواد الخام والمنتجات المصنَعة – والعمالة المصنِعة داخل الوحدات الصناعية نفسها من جانب أخر. تختلف العمالة الصناعية في الصناعات الغذائية في الوحدات الصناعية حسب نوع الصناعة الفرعية أو التخصصية، وكذلك حسب حجم الاستثمارات في هذه الصناعة. فالعمالة الصناعية لتكرير السكر أكثر ثلاث أضعاف من العمالة الصناعية في تكرير الملح أو صناعات منتجات الألبان. كما لا يرتبط توزيع العمالة الصناعية في الدولة على نمط التوزيع الحضري . الريفي بإعتبار أن الصناعة تتوطن في المدن، فعمالة ما بعد الحصاد هي عمالة موقعيه ريفية من الدرجة الأولى. ويوضح الجدول رقم (٣) مركب العمالة في الصناعات التحويلية بالدولة عام ٢٠١٦م كما يلي:

جدول (٣) : مركب العمالة في قطاع الصناعات التحويلية بالدولة عام ٢٠١٦م.

الصناعات التحويلية – الهيكل العام	عدد العمال
الصناعات الغذائية والمشروبات	٤,٤٣٨,٣٠٠
صناعة التبغ ومنتجاته	١,٠٥٣,٤٠٥
صناعة المنسوجات	٦,٤٧١,٠٠٥
صناعة الملبوسات	٤,٣١١,٦٦٥
صناعة المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	٨,٢٢٥,٩٠١
صناعة الخشب والفلين باستثناء الأثاث	١٣٣,٧٥٤
صناعة الورق ومنتجاته	٥,٠٧٢,٣١٢
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	٤,٤٥٢,٩١٣
صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	٨,٤٣٧,٦٥٨
صناعة المواد الكيماوية ومنتجاتها	٤,٠٠٨,١٣٧
صناعة المنتجات الصيدلانية الأساسية	٩,٠٦٨,٩٤١
صناعة منتجات المطاط والبدائن	٢,٩١٣,٧٨١
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	٨,٤٩٧,٢٠٣
صناعة الفلزات القاعدية	٩,٤١٧,٤٩٦
صناعة منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات	٨,٤٦١,٥١٩
صناعة الحواسيب والمنتجات الإليكترونية والبصرية	٩٠٠,١٣٠
صناعة المعدات الكهربائية	٤,٥٩٣,٩٥٦
صناعة اللالات والمعدات غير المصنفة في موضع أخر	١٥٨,٣٤٧
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	١,٦٠٤,١٢١
صناعة معدات النقل الأخرى	١,٢٥٣,١٦٣
صناعة الأثاث	٧٣١,٦٦٣
اصلاح وتركيب الآلات والمعدات	١,٨٣٩,٧٢٤

المصدر: الكتاب السنوي الدولي للإحصاء الصناعي ٢٠١٩، ص ٥٧٨.

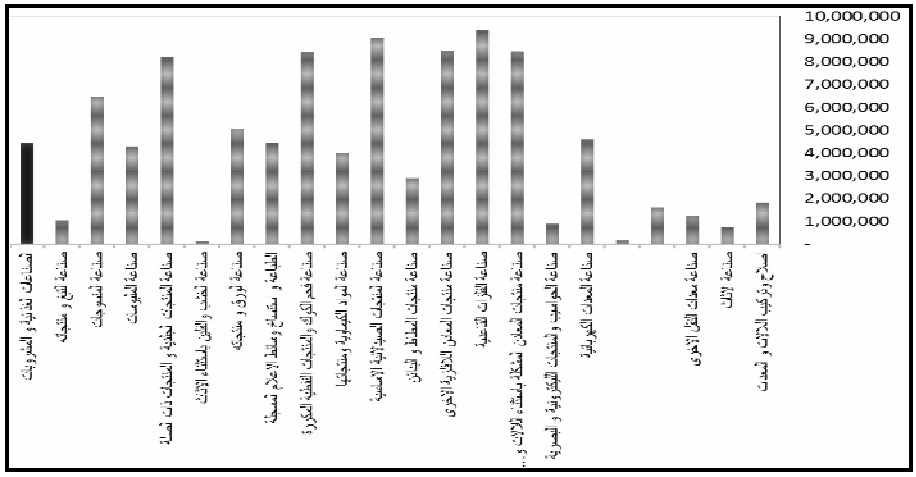

شكل (٣) : المركب العُمالى في القطاعات المختلفة للصناعات التحويلية في نيجيريا عام ٢٠١٦م.

يوضح الشكل رقم (٣) مركب العمالة في إجمالي الصناعات التحويلية لتمثل عمالة الصناعات الغذائية والمشروبات حوالي ٢٨,٥٨% من الإجمالي. ومن الملاحظ أن مركب العمالة في الصناعات الغذائية مستمر في ديناميكيته ولكن بصورة مختلفة نظراً للقصور في توفير كميات المادة الخام التى تسمح للمصانع بالتشغيل للقدر الكافى الذي يسمح بتفادى الخسارة، الأمر الذي حدى بأكبر المستثمرين باعادة الاستثمارات في المجال الزراعي لتعزيز مصادر الامدار الذاتى من المواد الخام عوضا عن الاستيراد من الخارج. وبالتالى كان التحور في الايدي العاملة في هذا القطاع يزداد في رصيد الجانب الزراعي اكثر من التصنيعي. من الملاحظ أن كلاً من الهجرة الداخلية و الدولية البينية قد أثرا فعليا على نمط توزيع العمالة في الصناعات الغذائية، والذى كان بدوره أحد أسباب البحث حول مبررات حقيقية تستند إلى الوقائع الموثقة والاحصائيات.

هجرة العمالة في الصناعات الغذائية :

تغَير توزيع بعض الصناعات الغذائية نتيجة للعديد من الظروف التى تتعلق بالشأن الداخلى للدولة والسياسات الصناعية، فمازالت أغلب الصناعات الغذائية في نيجيريا ترتبط بمواقع المواد الخام. في حين أن بعض الصناعات الأخرى تأثرت في هيكلتها الانتاجية ببعض العوامل الخارجية. ونظراً للتوزيع الجغرافي لمحصول قصب السكر – وهو المادة الخام لصناعة السكر في الدولة حتى الأن – في القطاع الجنوبي والأوسط – فقد تركزت هذه الصناعات في منطقتين وهما مصنعان واحد في الشمال بولايتى كوارا، كوجي، وست مصانع في الجنوب في ولايتى لاجوس، ريفرز. ومصانع

كوارا وكوجي كانت تملكهما شركة BUA التى تساهم بها الحكومة النيجيرية، بينما المصانع في الجنوب مملوكة في أغلب أسهمها للقطاع الخاص الوطنى النيجيري.

كانت صناعة السكر من الصناعات الأساسية التى يعتمد عليها الإقتصاد الصناعي النيجيري، فهي صناعة يدخل منتجها في العديد من الصناعات الأخرى كالصناعات الدوائية، وصناعة الأعلاف وغير ذلك. لهذه الأسباب إعتمد القطاع الخاص في تمويل مصانعه من المادة الخام على إستيراد قصب السكر من مصادر متعددة على رأسها مزارع القصب في دولة البرازيل فهي إبحاراً أقرب من الهند. تستوعب هذه الصناعة أعداد كبيرة من العمالة في مرحلة ما بعد الحصاد وحتى مراحل التوزيع والتخزين للمنتجات النهائية. أصبح هناك حاجة ملحة لتوفير العملات الأجنبية المتداوله في التجارة الدولية في عام ٢٠١١م عقب الازمة الاقتصادية وتدهور عملة البلاد . النيرة . ودخلت شركات أجنبية مساهمه في تنمية هذه الصناعة في ذلك القطاع. الأمر الذى حدى بالمستثمرين إلى التخلي عن بعض أدواتهم لتوفير سيولة نقدية، فباعت شركة BUA مصنعها في ولاية كوجي، في حين توسعت شركة دانجوتى ذات المصانع المنتشرة في لاجوس، في مزارعها بعد أن استحوذت على حصة شركة BUA في كوارا وبدأت في تطوير صناعة قصب السكر في ولاية النيجر في القطاع الشرقي من البلاد. إلا أن شركة BUA قبل أن تطرح أسهمها للبيع للقطاع الخاص، عملت على تخفيض العمالة و هجرة مزارع قصب السكر التى تملكها. الأمر الذى دفع العمالة في المزارع والمصانع المملوكة للشركة إلى الهجرة إلى ولايات ترابيا واداماوا وريفيرز في الإقليم الغربي للدولة للعمل في مزارع قصب السكر والشركات التى تعمل على تكريره في كلا من ولايتى ريفيرز ولاجوس.

بينما بدأت صناعة تكرير ملح الطعام في الولايات الجنوبية – لاجوس، ريفارس – وكانت الشركات الأجنبية المتولية هذه الصناعة أيضا تعمل على استيراد الملح في صنادل كبيرة وتكرره بالقرب من موانئ لاجوس وبورت – هارتكورت، إلا أنه في عام ٢٠٠٩م بدأت الشركة الوطنية والتى يملك أكبر حصة باستثماراتها – مجموعة دانجوتى – معامل لتكرير الملح في ولاية أُوجون و أنشأت مستودعات للملح في ولايات كيباى وجومبي لانتشار منتجاتهم في الولايات الشمالية لما نتج عن زيادة الإنتاج من الملح المكرر، وبالتالي إجتذبت ولايتى لاجوس وريفرز العديد من العمالة من الولايات المجاورة.

إن التغير الذي شهدته صناعتى تكرير الملح و السكر في الولايات النيجيرية تبعه موجات من الهجرة الداخلية، والتي عملت بدورها على التنمية الاقتصادية إبان أزمة عام ٢٠٠٨م وخاصة بعد فرض الحكومة نظام من الضرائب المرتفعة على المنتجات الغذائية المستوردة بما يضاهي ثمنها وبالتالي إخضاعها لتسعير أعلى من المنتج المحلي. هنا نجد أن الهجرة الداخلية بين ولايات جمهورية نيجيريا للعمالة في الصناعات الغذائية لم تتأثر بعامل قرب المسافة و إلا لما هاجر العمال

في مصانع تكرير السكر من الغرب إلى الشرق، وإنما لعامل القصور الذاتي لمهارات بعينها لدى العمالة ارتبطت بدخول اقصادية مباشرة لم يستطع العاملون التخلي عنها.

الخلاصة :

من الملاحظ في الحالة الاولى لتيارات الهجرة من نيجيريا أن السكان نزحوا إلى البلاد التى تربطها بنيجيريا روابط تاريخية وعرقية، فكانت الهجرة الأولي إلى غانا – المستعمرة البريطانية سابقا – وبنين والتى لم تؤثر كثيراً على الصناعات الغذائية نظراً لطبيعتها التقليدية. أما في عقد السبعينات، فعلى الرغم من الاضطرابات في الأسعار العالمية للنفط إلا أن الحكومة النيجيرية حاولت جاهده في الاستمرار بالتمسك بسياستها نحو تمكين النيجيريين من الخصخصة في مجالات الصناعة المختلفة وتوفير فرص عمل وبالأحرى في القطاعات الصناعية، وكانت جهودها تتحقق عن طريق تدخلها الاستثماري في قطاعات صناعية كثيرة منها الصناعات الغذائية التي مثلت نصف إنتاج الصناعات التحويلية في هذا العقد. حقيقة الأمر أن تدخل الحكومة النيجيرية باستثماراتها قد استوعب قدرا لا يستهان به من العمالة وخاصة المشروعات الصناعية الكبرى. في ثمانينيات القرن العشرين حدثت طفرة في هجرة العمالة إلا أن صافى الهجرة لم يؤثر على اختلال العرض والطلب على الأجور، فتصدير دولة غانا للمقيمين النيجيريين لم يؤثر على اختلال نظام العمل أو الهيكلة العمالية النيجيرية. أما عن عقد التسعينات فبات الأمر مستقرا على الرغم من زيادة الهجرات النيجيرية إلى خارج البلاد، إلا أنها في مجملها ٥% من إجمالي عدد السكان لم تؤثر على التصنيع الغذائي نظراً لأنها فئة قليلة. عن الفترة منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٣م شهدت الدولة فيها أعداد من الهجرات الداخلية كانت أشهرها هجرة عمال مصانع السكر في ولاية النيجر ونسورا إلى اقرب فرص متاحة للعمل في مصانع السكر كما سجلت النقابات العمالية، والتي لم تكن مصانع ولاية لاجوس لها نصيب أكبر من هذا النزح. بل أن مصنع المنطقة الشرقية – ولاية ترابيا – كان له النصيب الأكبر من هذه العمالة المدربة و المهاجرة. تلت تلك الفترة انخفاض شديد في أعداد العمالة في الصناعات الغذائية نظراً لعجز الاستثمارات عن استيراد المواد الخام فكان البديل تخفيض العمالة، وفي المقابل الرجوع للاستثمار في إنتاج المواد الخام اللازمة للتصنيع محلياً.

المراجع

المراجع الاجنبية

1. Central Bank of Nigeria. (2015): Consolidated and Separate Financial Statements For the year ended 31 December 2015 [PDF Document], Retrieved from https://www.cbn.gov.ng/Documents/finstmt.asp, accessed at October 16, 2019 at 11:20 AM.
2. Food, Beverages & Tobacco Senior Staff Association, (2017): FOBROB Magazine, Retrieved from http://www.fobtob.org.ng/fobtob-magazine-jan-2017/, P.5, accessed at September 23, 2018, 5:22 PM
3. Harold D. Nelson, ed. Nigeria: A Country Study, Foreign Area Studies, (1982), The American University, 4th edition, Area Handbook Series.
4. Nigerian Bureau of Statistics (2019): Initial Report of Nigeria Immigration Statistics 1960-2019.
5. Hassan, Afees Olumide, (2011): Telecommunications Reform and Effects of Competition on Availability, Quality and Cost of Services in Nigeria, Vol. 1, No. 3.
6. Ulrika Trovalla and Eric Trovalla. (2015): Infrastructure turned superstructure: Unpredictable materialities and visions of a Nigerian nation, Journal of material Culture, 20(1): 43-57.
7. World Bank document. (2010): Putting Nigeria to work; A strategy for Employment and Growth, Washington, D.C. P.100

المراجع العربية

١- فياض، هشام نعمة، نيجيريا: دراسة في المكونات الاجتماعية الاقتصادية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٦م.

٢- مكتب مركز الإحصاء النيجيري، إحصاء الهجرة، التقرير السنوي، سنوات ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩١.

٣- الكتاب السنوي الدولي للإحصاء الصناعي ٢٠١٩، مؤسسة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، التصنيف الصناعي الدولي الموحد، الإصدار الثالث، الجزء الأول، ص ٥٨١.

The Impact of Labor Migration on The Food Industries in Nigeria

ABSTRACT

The manufacturing has three main components as materials, labours, and Capital, while the technologies came later with others components. Most of African countries got independent in sixteen of the twenty century, which crowded by civil conflicts throughout those countries. It is worth to mention that all of those independent republics were relay on natural resources as exporting minerals and cash crops to afford foreign exchange. Furthermore, they were subsistence agriculture based territories. This dissertation discusses the immigration impacts Nigeria between 1960s and 2016 from labour force perspective in Food and Beverages industries in the light of explain food production elements as presenting one of the main industrial inputs. Nigeria selected as an area of study because it is the populous country in Africa, and it plays a vital economic role in the West African region.

The most important results of the research were establishing the factors causing migration movements in each decade, and its impacts on supplying chain of food industries. The most important result was tracking the changes occurred in the food manufacturing's labour structure and shifting from manufacturing to agriculture again.

Key Words: Migration in Nigeria, Food Industrial Labour Force, Immigrant Labours, Socio-Economic Factors, Food Industries and Social Risks.